



# مواجهات يومية بين المهربين والسلطات وتلويح بفرض التأشيرة



## باب سبتة : محمد طارق حيون

يشهد المعبر الحدودي باب سبتة منذ أسابيع خلت احتقاناً غير مسبوق، و اصطدامات يومية ومواجهات دامية بين المهربين والعابرين من جهة، ورجال الأمن والجمارك والقوات المساعدة من جهة أخرى، مما نتج عنه تنقيل العديد من المسؤولين من بينهم 8 جمركيين.

وتشير مصادر مطلعة، إلى أن هذه التنقيلات جاءت بعد الفوضى العارمة والانفلات الأمني الذي عرفه و يعرفه حالياً المعبر الحدودي بشكل يومي، وأيضاً بسبب استفحال وتفشي مجموعة من المخروقات والتجاوزات التي أصبحت حديث العام والخاص بجهة طنجة تطوان.

نفس المصادر تشير إلى أن هذه الجملة تبقى غير كافية لأنها لم تطل الأشخاص الذين يعمثون فساداً بمعبر الدال دون حسيب أو رقيب. ومن بين الأسباب الرئيسية لتلك المواجهات هو قيام سلطات الاحتلال الإسباني بوضع أختام على جوازات سفر المواطنين المغاربة لمنعهم من ولوج الثغر السليب، إضافة إلى إقدام السلطات المغربية على تحديد توقيت العبور (ساعتين فقط من الساعة إلى التاسعة صباحاً) وكذلك عدد المارين ومنع دخول السيارات التي ليست في ملكية السائق إلى الثغر السليب سبتة، إلا بعد حصوله على التزام من صاحب السيارة، مسجل ومصادق عليه من طرف وزارة النقل بشكل رسمي..

هذه الخطوة ستكشف بلا شك ملكية العديد من السيارات التي تدخل إلى سبتة للتبضع هي في ملكية المشرقيين و الساهرين على المراقبة بباب الحدود سبتة أي رجال الجمارك والأمن، فالعديد من المهربين يعتقدون أن المنافسين الرئيسيين لهم في التبضع هم بعض رجال الجمارك حيث يمتلكون العديد من السيارات تشتغل لصالحهم في عمليات التهريب، ويعتبر هؤلاء من المخربين الضالعين والحقوقيين لاقتصادنا الوطني، بل نجد السيارات المحسوبة على بعض رجال الجمارك محمية و تفتح لها الطرقات في الظلام الدامس وأصبحوا من أغنياء المنطقة، واكموا ثروات كبيرة، مما يتطلب من الإدارة المركزية إيفاد لجنة للتحقيق مع عناصرها التي تشتغل بالمركز الحدود باب سبتة حيث يتفشى الفساد في أبهى حله. وتأتي هذا الإجراءات الجديدة، في ظل تنازل الشكايات التي يتقدم بها المواطنون و الانتقادات التي توجهها وسائل الإعلام للسلطات المعنية بسبب الوضعية الكارثية التي آلت إليها المنطقة الحدودية باب سبتة، خاصة مع التواجد اليومي و المكثف للآلاف من السيارات، مما أصبح يعرقل السير العادي بالمعبر الحدودي باب سبتة خاصة بالنسبة للمسافرين أو الزائرين للثغر المحتل.

وتجتاز سلطات إقليم المضيق الفنديق هذه الأيام امتحاناً صعباً بالمعبر الحدودي باب سبتة، بغية محاربة الفساد المستشري بباب معبر الدال و العار و الإهانة.. وكان مندوب الحكومة المركزية بمدينة سبتة المحتلة نيكولاس فيرنانديز كوكورول، قد صرح الأسبوع الماضي، خلال ندوة صحافية، أن التطورات التي يشهدها المعبر الحدودي باب سبتة، تعد الفرصة المواتية لأجل الحديث مجدداً عن مقترح سلطات الاحتلال الإسباني بالثغر المحتل بسحب الامتياز الذي يتمتع به سكان عمالتي تطوان والمضيق الفنديق للدخول إلى الثغر المحتل بدون تأشيرة. وأضاف مندوب مدريد بالثغر المحتل، أن البند المتعلق بهذا الامتياز في إطار اتفاقية «شينغن» والذي يسمح للمغاربة المقيمين بمدينة تطوان الدخول إلى المدينة المحتلة بدون تأشيرة، كانت قبل 25 سنة، حينها كان عدد سكان مدينة تطوان لا يتجاوز 200 ألف نسمة، بينما اليوم يتجاوز المليون شخص، مما يفرض علينا “ يقول المسؤول الإسباني “ مراجعة هذا البند في الاتفاقية، بالنظر إلى الإشكالات والعرقلة التي يحدثها تدفق سكان هذه المناطق بالمعبر الحدودي باب سبتة.

وكانت اتفاقية شينغن التي تم التوقيع عليها من قبل 15 دولة يوم 14 يونيو 1985، والتي وصل لحد الآن عدد الموقعين عليها 26 دولة، قد ألغت جواز السفر فيما بين الدول الموقعة، وحددت شروط الهجرة إلى منطقة «شينغن»، كما منحت امتيازاً لساكنة وعمالتي تطوان آنذاك “ حالياً عمالتي تطوان والمضيق الفنديق « بدخولهم فقط مدينة سبتة المحتلة بدون تأشيرة.

وفي نفس السياق أكد مندوب الحكومة المركزية بمدينة سبتة المحتلة أنه تم تحديد مجموعة من الشروط التقنية لإعادة فتح المعبر الجديد «طاراخال 2 » منها على الخصوص تحديد عدد العابرين في 4 آلاف عابري يومياً، وتعزيز الإجراءات الأمنية، من خلال تدعيمه بعناصر الأمن الخاص، وكذلك تجهيزه بأجهزة سكاينر متطورة، وكاميرات حديثة للمراقبة... الخ. وأبرز مندوب حكومة مدريد بسبتة المحتلة أيضاً، أن التجار المتواجدين بالمنطقة التجارية “الماضرايا” المحاذية للمعبر الحدودي، هم من سيتحملون التكلفة المالية للتعاقد مع شركة الأمن الخاص، والذين سيتم الاستعانة بها لتأمين الإجراءات التنظيمية والأمنية بالمعبر.

ويشار، أن سلطات الاحتلال الإسباني كانت قد قررت إغلاق معبر “طاراخال 2”، يوم الاثنين سادس مارس 2016، بعد أسبوع فقط من إعطاء الانطلاقة الرسمية للمعبر، وذلك كإجراء احترازي خوفاً من وقوع حوادث مميتة بسبب الازدحام الشديد الذي عرفه المعبر من طرف ممتلئ للتهريب العيشي في الأيام الأولى لانطلاق العبور منه، وخاصة بسلام الموت بالقرب من مخازن السلع، حيث فشلت الشرطة والحرس الإسباني في تنظيم حركة العبور بالمعبر الجديد «طاراخال 2»، الذي يبدو أنه غير قادر على استيعاب أعداد كبيرة من الممتلئين، مما أعاد إلى أذهان المسؤولين بالمدينة المحتلة حادث وفاة سيدتين في السنوات الماضية بذات السلاسل، والتي أطلق عليها حينها «سلاسل الموت».

ومما زاد من تخوف السلطات الأمنية للاحتلال الإسباني هو تدفق أكثر من 10 آلاف شخص يومياً في الأيام الأولى لافتتاحه، في الوقت الذي كانت تشير فيه التوقعات إلى عبور 5 آلاف شخص يومياً كإقصى تقدير، وهو ما أدى إلى حدوث حالة من الفوضى ووقوع تدافع كبير كاد يؤدي بحياة بعض الأشخاص.